

## تقرير

## تيلرسون: ممنوع تجاوز «خط هوف»

الأميركية ستشارك في هذه المؤتمرات، ونبلغكم رغبتنا في إنجاحها جميعها، ومن مصلحة لبنان ألا يكون هناك ملاحظات جوهرية وجدية لدى الدول المشاركة حول واقع حزب الله، لأن وجود السلاح خارج الدولة قد يكون سبباً لتحفظات تخفض من اندفاعه هذه الدول ورغبتها في المساعدة، ونحن نريد دعم لبنان سياسياً ومادياً ومعنوياً، لأنه بلد ديمقراطي، ولكننا نريده خالياً من أي نفوذ خارجي».

وعند التدرج في طرح النقاط في الورقة، أعاد تيلرسون تأكيد «دعم الجيش اللبناني لأنه القوة الأمنية الشرعية الوحيدة لحماية لبنان، وأثبت جدارته وكفاءته، وعلينا أن نقف إلى جانبه وتوفير المعدات والخبرات اللازمة له، وسنطلب من الدول المانحة المساهمة بدعم الجيش».

بعدها تحدث عن الأوضاع في المنطقة، وأشار تيلرسون إلى «أن الولايات المتحدة الأميركية تشجع على اعتماد سياسة النأي بالنفس، ويجب أن يبقى لبنان بعيداً من التجاذبات في المنطقة، فبلدكم يملك دوراً وحضوراً لا يجوز لأي شيء أن يؤثر فيهما، صحيح أن الأوضاع شائكة ومعقدة بعض الشيء، ومنها الوضع حول الحدود، لكن يجب العمل لإيجاد حل لها، وهناك أحداث في المنطقة هي مصدر قلقنا، والدور الإيراني في المنطقة يقلقنا وخصوصاً في سوريا ولبنان».

كرر تيلرسون أكثر من مرة القول «إن لبنان وأميركا يلتقيان على قيم واحدة، وهناك قلق على الوضع في لبنان، ومن مصلحة لبنان تبديد هذا القلق، ولا سيما أنه على عتبة مستقبل (نفطي) مزدهر جداً».

في تصوره للوضع على الحدود الجنوبية، قال تيلرسون بصريح العبارة: «أريد أن تكون هناك معالجة للخط الأزرق (الحدود البرية) وللخط الأبيض (الحدود البحرية) مدخلاً لحلحلة الوضع، وما قدم من مقترح أميركي سابق ما زال قائماً في هذا المجال، وهو مناسب لإيجاد حل، كذلك إن مصلحة لبنان تتأمن بمثل حل كهذا مع انفتاح على الاقتراحات التي يمكن أن تقدم، ونحن نشجع أي تسوية يمكن التوصل إليها».

في ختام مداخلته مع الرؤساء الثلاثة، أعاد تيلرسون تأكيد استمرار «دعم» بلاده للبنان اقتصادياً، «فنحن نريد لبلدكم أن يشرق مستقبلاً من جديد، والشركات الأميركية كما الأوروبية وغيرها ستساهم في الاستثمار في لبنان» (في إشارة إلى الرغبة الأميركية في حصة استثمارية وازنة في الثروة النفطية والغازية).

تسويق اقتراح المبعوث الأميركي الأسبق فريديريك هوف حول الخط البحري، الذي ورثه لاحقاً أموس هوكشتاين، مع تعديلات طفيفة، قبل أن تكلف الإدارة الأميركية الحالية، الديبلوماسي ساترفيلد، متابعة الملف البترولي «الحيوي» أميركياً، متسلحاً بالأفكار ذاتها التي ورثها من هوف وهوكشتاين.

فما هو ملخص ورقة تيلرسون التي أعاد تلاوتها في المقرات الرسمية الثلاثة؟

بعد تبادل المجاملات وعبارات الشكر، شدد تيلرسون على وجود «اقتراح (لم يذكر هوف بالاسم) يعمل (ساترفيلد) على إنجازه ونحن ندعمه مع استعدادنا للانفتاح والبحث بأي أفكار ومقترحات جديدة، علماً أن الاقتراح القائم يعطي مكاسب للبنان قد لا تكون مضمونة في حالات أخرى، أي من الممكن تطوير هذا الاقتراح وليس تجاوزه».

ثم انتقل للحديث عن المؤتمرات الداعمة للبنان، وقال: «أنتم مقبلون على مؤتمرات دولية لدعم بلدكم في مجالات متعددة، والولايات المتحدة

مساعد وزير الخارجية الأميركي ديفيد ساترفيلد. هقيم في بيروت منذ نحو أسبوع. مهد لزيارة وزير الخارجية الأميركية ريكس تيلرسون، للبنان، وأوكلت إليه مهمة تسويق «المبادرة الأميركية» بين بيروت وتلك التي انتقل إليها. أمس، علمت أن يعود قريباً. خلاصة كلام تيلرسون بعد مساعدته، اللبنانيين هي: «خط هوف» غير قابل للتجاوز

## داود رمال

استكمل مساعد وزير الخارجية الأميركي ديفيد ساترفيلد، أمس، جولة المفاوضات التي بدأها في تل أبيب مطلع الأسبوع الماضي، وتابعتها في بيروت منتصف الأسبوع نفسه، لحل «أزمة» الحدود بين لبنان وكيان العدو. ترافقه السفيرة الأميركية إليزابيث ريتشارد، التي سترافيلد أمس على التوالي كلاً من وزير الخارجية جبران باسيل، والرئيس نبيه بري، وتمحور البحث في الاجتماعين حول موضوع المنطقة الخاصة بلبنان والحدود البحرية و«الأفكار» الأميركية المقترحة لحل «الخلاف». وفيما لم يصدر أي موقف عن وزير الخارجية، أصدر بري خلال اللقاء على موقفه لجهة ترسيم الحدود البحرية عبر اللجنة الثلاثية المنبثقة من تفاهم نيسان 1996 على غرار ما حصل بالنسبة إلى الخط الأزرق، معتبراً أن المطروح (أميركياً) على لبنان «غير مقبول».

الورقة التي حملها ساترفيلد أمس، جاءت نسخة مكررة لتلك التي كان يضعها وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون، في جيب سترته، أول من أمس، أثناء لقاءاته مع كل من رؤساء الجمهورية والمجلس النيابي والحكومة ونظيره اللبناني. على تلك الورقة، دؤن رئيس الدبلوماسية الأميركية «الأفكار - الرسائل»، وتعمد تظهير بعضها في المؤتمر الصحافي المشترك الذي عقده مع الرئيس سعد الحريري، خصوصاً ما يتعلق بالتركيز على حزب الله ونزع سلاحه وانسحابه من سوريا وتجنيف موارده المالية. في ملف الحدود البحرية، كان لافتاً للانتباه أن تيلرسون حاول

## للعدو

في صنعه، وتم التوافق عليه. ومن نتائجها أن الانتخابات ليست كسر عظم، ولا مكاسرة بين فريقين». ونفى أن يكون هدف حزب الله الحصول على أغلبية في مجلس النواب، وأضعا الحديث عن هذا الأمر في خانة «هدف البعض تخويف بعض الدول للحصول على الدعم، أو الضغط لتعديل القانون الانتخابي أو للحصول على المزيد من الضغط على حزب الله». وعن التحالفات، قال: «حسمنا الأمر بالتحالف مع حركة أمل ومع قوى 8 آذار. لا تحالف مع القوات اللبنانية. وبالنسبة إلى تيار المستقبل، في كل مناسبة يقولون «سنتحالف إلا مع حزب الله». لم نطلب التحالف معهم، ونحن ندعوهم إلى إراحة أنفسهم، فنحن لا معركة لدينا مع أحد». ووعده بإعلان أسماء مرشحي الحزب إلى الانتخابات النيابية مطلع الأسبوع المقبل.

وعن «التيار الوطني الحر»، قال: «إن التحالف السياسي معه متين وصامد، والعلاقة لا تهتز. وعلى المستوى الانتخابي، نحن وهم نأخذ راحتنا، ويمكن أن نتحالف في دوائر وترشّح في دوائر أخرى على لوائح منفصلة، ومع التقدمي الاشتراكي الأمر مفتوح للنقاش».

ووصف نصر الله إسقاط طائرة إسرائيلية في سوريا بأنه إنجاز عسكري كبير جداً، و«ما بعده ليس كما قلته»، مؤكداً أن «القرار بالتصدي للطائرات الإسرائيلية في سوريا هو قرار سوري، وقرار القيادة السورية، والحلفاء أخذوا علماً لا أكثر، والذين أطلقوا الصواريخ على الطائرات المعادية هم ضباط وجنود الجيش العربي السوري البواسل».

وتوقف عند ما تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة، مستنكراً ورفضاً استمرار حصار أميركا للشعب الفلسطيني ووضع حركات المقاومة وقادتها على لائحة العقوبات. وقال إن «عمر العبد الذي حُكم عليه به مؤبدات وبقي مبتسماً، هذا هو الأمل الذي بنى عليه»، واصفاً عهد التميمي بأنها صاحبة موقف شجاع، وأن الشهيد أحمد الجرار، بصفته شهيد ابن شهيد قرر مواجهة العدو حتى الاستشهاد، «نموذج يجب أن نقف عنده».



المقاومة قادرة على تنفيذ هذا الأمر بسهولة، وفي غضون ساعات. ولفت نصر الله إلى أن «الأميركي هو محامي إسرائيل»، ناصحاً الدولة اللبنانية بالألا تعوّل على وساطته، قائلاً: «يريدون مصلحة إسرائيل وليس مصلحة لبنان»، كاشفاً أن أميركا «أوصلت رسائل تهديد للبنان، ولم تحافظ حتى على شكلية الوساطة». وقال: «ليس هناك وساطة أميركية، بل هناك إملاءات وتهديدات للبنان. ويجب أن نتصرف بشكل موحد وبشجاعة، وأن نؤمن بحقنا وقوتنا، وأن لا نُخدع وأن لا نُؤخذ بالتهديد والوعيد، وإنا لمنتصرون بإذن الله».

وعن الانتخابات النيابية المقبلة، رفض نصر الله القول إن قانون النسبية المعتمد هو «قانون حزب الله، بل إن حزب الله كان شريكاً

تيلرسون: الاقتراح القائم يعطي مكاسب للبنان قد لا تكون مضمونة في حالات أخرى

(هيلم الموسوي)



طاقتها الاستيعابية. وطالما لم تحل أزمة عقدة المنصورية التي تربط بين محطة عرمون ومحطة بصاليم، فلا تطور ممكناً في التغذية بالتيار. والأزمة لا تقف عند هذا الحد. عقد الباخرتين التركيتين الحاليتين ينتهي في أيلول المقبل. قانونياً، هذا يعني أنه يجب تأمين البديل، قبل أن تحل ساعة المغادرة، إذ إن التمديد لهما ليس متاحاً بحسب العقد، فهو محصور بتمديد لمدة سنتين فقط. الأكد أن الفترة المقبلة ستكون فترة ضغط وتهويل من خطر العتمة، فهل يكون ذلك سبباً كافياً للسير في خيارات غير قانونية وباهظة الثمن؟

وإما تذهب نحو اتفاق رضائي مع شركة كارادينز. وحتى لو سارت الأمور في هذا الاتجاه، فإن الحكومة لن تستطيع أن تعد اللبنانيين بتحسين سريع بالتغذية بالتيار، وبالتالي سيكون من المستحيل الاستفادة من هذا «الإنجاز» قبل الانتخابات أو ربما قبل نهاية الصيف. فحتى لو كانت الباخرة التركية جاهزة، فإن استقدامها وبناء الحاجز البحري الخاص بها وربطها بالشبكة، ستحتاج بالحد الأدنى إلى ثلاثة أشهر، علماً بأن المشكلة لا تنتهي عند هذا الحد، فشبكة التوزيع الحالية تعمل بالحد الأقصى من

العائد لاستدراج العروض، خلال أسبوع، بعد أن ردّ الدفع بعدم صفة المستدعية وبقبول مراجعتها، إلا أن وزارة الطاقة استأنفت القرار طالبة فسحاً. منذ ذلك الحين، لم يصدر عن مجلس الشورى أي قرار، فلم يبت الاستئناف ولم يؤكد قراره السابق. شهران مرّوا على قضية ينظر فيها قضاء العجلة. في الخلاصة، تبدو المناقصة في حالة موت سريري، ما يعني أن على الحكومة أن تبحث عن حلول بديلة، علماً بأن الاحتمالات أمامها محدودة. فيما أن ترمي خلفها التجربة السابقة، وتقرر إطلاق مناقصة جديدة بشروط شفافة وتضمن المنافسة العادلة،

هو صفقة تنافسية لا صفقة تفاوضية. وحتى لو قررت اللجنة التغاضي عن كل ذلك، فستواجه عقبة قضائية تتمثل في تجميد مجلس الشورى للمناقصة، منذ 27 تشرين الثاني 2017، بعد ادّعاء من شركة «ميدل إيست باور» تطلب فيه إلغاء المناقصة وإلزام الدولة باستبدال النصوص التي لا تراعي مبدأي المنافسة والمساواة في دفتر الشروط (مدة إنجاز الأعمال والتقييم المالي وحصر مهلة تقديم العروض بثلاثة أسابيع). وبالرغم من أن قاضي العجلة زياد أيوب كان قد طلب في قراره من وزارة الطاقة إبراز كامل الملف الإداري والفني

مجدداً، قبل أن يحيله رئيس الجمهورية أول من أمس. بعد الخطوة الرئاسية، ما هي الخيارات أمام مجلس الوزراء؟ عملياً لم يعد ممكناً إعادة إحياء المناقصة؛ أولاً لأنه سبق للمجلس أن وافق على أن تستكمل الشركات المتقدمة ملفاتها، خلافاً للقانون، وبالتالي سيكون صعباً عليه تكرار المسألة. وعندما تجتمع اللجنة الوزارية يفترض أن يكون أمامها التقرير المرسل إليها من مدير إدارة المناقصات جان العلية في بداية تشرين الثاني 2017. التقرير يتضمن إشارة واضحة إلى أن استدراج العروض